تحليل العلاقة بين الطلب والإنتاج الصناعي في بعض أقطار مجلس التعاون الخليجي

د٠ علي مجيد الحمادي
قسم التاريخ - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة البصرة

مقدمـــة :

تحاول هذه الدراسة الكشف عن حقيقة العلاقة والتأثير الذي يمارسه حجم وبنية الطلب في برمجة وتحديد الإنتاج الصناعي في بعض أقطار مجلس التعاون الخليجي وبالذات السعودية ، والامارات ، وقطر في ظل التطورات الاقتصادية والتقنية والسياسية التي شهدتها المنطقة ضمن الفترة الممتدة بين ١٩٨١ - ١٩٩٠م .

ولكي تبلغ هذه الدراسة غايتها ، فقد عمدنا في المحور الأول إلى دراسة مكونات الطلب وانعكاساتها على الإنتاج الصناعي على النطاق الكلي للصناعة وفي كل قطر من الأقطار المذكورة وعلى مستوى مرحلتين زمنيتين هما ٨١ - ١٩٨٥م و ٨٥ - ١٩٩٠م وذلك ضمن المحور الثاني من هذه الدراسة .

وبغية الإحاطة بواقع التفسيرات المعبرة عن طبيعة العلاقة المعنية ، فقد جرت في المحور الثاني دراسة لواقع بعض السمات الاقتصادية للنشاط الصناعي في الأقطار المشار إليها . كما توصل الباحث إلى عدد من النتائج والتفسيرات بعد استعانته بالحاسب الآلي عند التطبيق .

أولاً : بعض السمات الاقتصادية للنشاط الصناعي في الأقطار المعنية بالدراسة :

لغرض دراسة وقياس العلاقة بين الطلب والإنتاج الصناعي في بعض الأقطار الخليجية (المملكة العربية السعودية ، وقطر ، والامارات) . كان لابد من الوقوف على تطور بعض المتغيرات الاقتصادية التي هي بمثابة سمات رئيسية لاقتصاديات هذه الأقطار ومنها :

١ - ولكي نعطي صورة أولية عن الوضع العام للاقتصاد في كل دولة من الدول المعنية بالدراسة . لابد من التعرض لحالة تطور الدخل القومي في هذه الدول . فقد لاحظنا أن هناك علاقة متوازية وحتمية بين الدخل القومي وحالات الزواج والكساد في السوق النفطية [١] . فقد بلغ مقدار هذا الدخل في السعودية نحو ٨٢١٥١ مليون دولار في ١٩٨٤م ، في حين انخفض ذلك المقدار إلى ٥٩٠٣٣ مليون دولار عام ١٩٨٦م نتيجة لتراجع أسعار البترول ومن ثم العوائد النفطية للبلاد . وفي عام ١٩٩٢م ارتفع الدخل القومي فيها إلى ما مقداره ٩٨٩٨٥ مليون دولار أى نما بمعدل نمو مركب قدره ٨ر٩٪ نظراً لتحسن العوائد النفطية .

وقد انسحبت هذه الحالة على البلدين الآخرين ، حيث بلغ نمو الدخل القومي معدلاً سالباً في كل من قطر والامارات قدره - ٥ر١٣٪ و - ٢ر١١٪ بين العامين ٨٤ - ١٩٨٦م . ولكن تحول ذلك المعدل إلى ما مقداره ٦ر٤١٪ و ٧ر٣٦٪ في الدولتين على الترتيب خلال الفترة ٨٦ - ١٩٩٢م[٢] .

٢ - إن نظرة متأنية للنشاطات الإنمائية في هذه الأقطار وبالذات النشاطات الصناعية . تفصح عن ارتباط وثيق لهذه النشاطات بالموارد الطبيعية المتوافرة فيها على مستوى عملية تمويل الاستثمارات الصناعية وعلى كيفية توجيه وتنظيم تلك الاستثمارات ونمط البيئة الصناعية في الأقطار المعنية . فقد شهد الناتج الصناعي تطوراً مضطرداً خلال النصف الثاني من السبعينات وبخاصة في الأقطار الأكثر نشوءاً في مجال التصنيع وهي قطر والامارات ، إذ بلغ معدل نمو الناتج الصناعي فيهما نحو ٧ر٣٢٪ و ٢ر٥٢٪ على الترتيب بالوقت الذي لم يزد فيه عن ٣ر٨٪ في المملكة العربية السعودية [٣] . وذلك لأن الأخيرة قد زاولت نشاطها الصناعي

منذ منتصف الستينات لظهور النفط فيها بوقت مبكر نسبياً . وقد حققت هذه الأقطار سلسلة من الإنجازات الصناعية التي اتسمت بالسعة والتسارع خلال النصف الثاني من السبعينيات عقب حصول التعديلات في أسعار النفط وارتفاع مستويات الدخل فيها [٤] . فقد بلغ معدل النمو المركب للناتج الصناعي في الأقطار الثلاثة أعلاه على التوالي نحو ٥ر١٤٪ و ٤ر٣٩٪ و ٩ر٣٦٪ بين العامين ٧٥ و ١٩٨٠م . وقد تركت حالة الركود في السوق النفطية في مطلع الثمانينات تأثيراتها على مستويات ومعدلات نمو الناتج الصناعي في الأقطار المذكورة ، حيث بلغت تلك المعدلات نحو ٤ر١٢٪ و ٨ر٢٨٪ و ٤ر٢٣٪ بين العامين ٧٥ و ١٩٨٥م [٥] . وقد تكرست حالة الركود هذه خلال النصف الثاني من الثمانينات مؤثرة تأثيراً سلبياً على تجربة التصنيع ، إذ انخفضت معدلات نمو الناتج الصناعي وبخاصة في كل من السعودية ودولة الامارات ، فلم تبلغ تلك المعدلات أكثر من ٧ر٧٪ و ٣٥ر١٣٪ في الدولتين على التوالي .

ولا يفوتني أن أشير إلى أن السعودية قد حققت أعلى قيمة للناتج الصناعي في مختلف المراحل التي سبقت الإشارة إليها ، تليها في ذلك دولة الامارات ثم قطر ، إذ بلغت تلك القيمة في عام ١٩٩٠م على سبيل المثال نحو ٧٢٨٩٧ و ٢٤٦٢ و ٩٤٨ر٠٧ مليون دولار للأقطار الثلاثة على الترتيب .

ومن هنا يمكننا التأكيد على أن مراحل العملية التصنيعية في هذه الأقطار قد تأثرت كثيراً بالتقلبات الحاصلة في عوائد النفط سواء بصورة إيجابية أم سلبية ، وذلك من خلال التأثير على التخصيصات الاستثمارية التي تلحظ في الخطط الصناعية . كما أننا نتلمس تأثير النفط على الناتج الصناعي في هذه الأقطار من خلال التمحور حول الصناعات البتروكيماوية والهيدروكربونية (ذات الاستخدام الكثيف للطاقة) واستخدام البترول بصفة لقيم وطاقة في هذه الصناعات [٦] .

٣ - وفيما يتعلق بالاستثمارات الصناعية التي تعد العنصر الديناميكي الفعال في عملية التنمية الصناعية ، فلقد خضع كثيراً من الناحية الكمية والنوعية للتغيرات

التي صاحبت العوائد النفطية في الأقطار المعنية بالدراسة . فقد وجدنا بأن معدلات النمو المركبة للاستثمار الصناعي في السعودية والامارات وقطر قد بلغت نحو ٥ر٤٠٪ و ٩ر١٢٧٪ و ٨ر٤٠٪ على الترتيب خلال الفترة ٧٥ - ١٩٨٠م أثر تصحيحات أسعار النفط بعد منتصف عام ١٩٧٣م . إذ أن تلك المعدلات قد تراوحت بين ٧ر١٨٪ و ٦ر٢١٪ بين العامين ٧٠ - ١٩٧٥م . وقد مالت معدلات الاستثمار نحو الانخفاض الشديد بعد حصول حالة الركود في السوق النفطية وما تبعه من انخفاض في العوائد النفطية وترشيد للخطوط الاستثمارية في هذه الأقطار، إذ لم تبلغ تلك المعدلات أكثر من ٤٣ر٢٪ و ٦ر٣٢٪ و ٩٢ر١٪ في الأقطار الثلاثة أعلاه على التوالي خلال الفترة ٨٥ - ١٩٩٠م [٧] .

ومن الملاحظات المهمة أنه على الرغم من ضخامة الإنفاق الاستثماري في المجال الصناعي في هذه الأقطار ولاسيما في النصف الثاني من عقد السبعينات ، إلا أن مستوى ذلك الإنفاق لا يتناسب مع النتائج المتحققة والتي اتسمت بالتواضع ، نظراً لكثرة وتعدد مشاكل التصنيع الذاتية والموضوعية في المنطقة كارتفاع تكاليف الإنتاج والتشغيل وعدم توافر عناصر المجتمع والبنية الصناعية ... الخ [٨] .

٤ - يحتل قطاع التجارة الخارجية في منطقة الخليج أهمية كبيرة ، إذ أن اقتصادات المنطقة تعتمد اعتماداً واسعاً على العلاقات الاقتصادية في إطارها الدولي ، نتيجة لضيق قاعدة الإنتاج الزراعي ، وضعف إمكانات القطاع الصناعي ، وقدرة هذه الأقطار على الحصول على العملات الأجنبية بمقادير كبيرة بسبب العوائد النفطية العالية . وترتبط بنية التجارة الخارجية ارتباطاً وثيقاً بالتقلبات الحاصلة في أسعار وعوائد البترول ، فقد لاحظنا بأن قيمة الصادرات النفطية في المملكة العربية السعودية قد بلغت نحو ١٢٠٤٠ مليون دولار في عام ١٩٨١م، في حين انخفضت تلك القيمة إلى ما مقداره ٢٠٠٨٤ مليون دولار في عام ١٩٨٦م، أثر تراجع أسعار النفط ، ثم عادت تلك القيمة لتصبح ٤٤٤١٦ مليون دولار في عام ١٩٩٠م، أى أنها نمت بمعدل نمو مركب قدره ٩٤ر٢١٪ وكذلك قد تطورت قيمة الصادرات بمعدل نمو مركب قدره ٤٧ر٨٪ في دولة الامارات بين العامين ٨٤ و ١٩٩٠م . وقد نمت تلك القيمة بمعدل نمو مركب قدره ٣٦ر٣١٪ بين العامين ٨٩ و ١٩٩٠م [٩] .

ومن جهة أخرى فإن ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك في هذه الأقطار دفعها لاستيراد المزيد من السلع والخدمات سنوياً دون الاكتراث بالنتائج السلبية التي تنعكس على عملية التنمية الاقتصادية فيها ، لاسيما وإن ما أطلقنا عليه (بعقدة الأجنبي) فقد أصبحت سمة من السمات السلوكية اليومية لأفراد مجتمعات الدول المعنية [١٠] . وعليه فقد حققت قيمة الواردات معدل نمو مركب قدره ١٤ر٠٦٪ و ١٨ر٢٤٪ بين العامين ٨٥ - ١٩٩٠م في كل من الامارات وقطر على التوالي .

٥ - يشكل موضوع الإنفاق الاستهلاكي في هذه الأقطار مسألة خطيرة ، نظراً لارتفاع مستوياته وبصورة تفوق مقادير الدخل القومي في بعض السنوات ، فقد بلغ ذلك الإنفاق نحو ٧٥٣٧٣ مليون دولار في المملكة العربية السعودية عام ١٩٨٥م ، في الوقت الذي لم يبلغ فيه الدخل القومي أكثر من ٧٠٠١٧ مليون دولار . وكذلك الحال في قطر التي حققت إنفاقاً استهلاكياً قدره ٤٥٠٩ مليون دولار ، في حين لم يصل الدخل القومي لهذه الدولة أكثر من ٤٣٦١ مليون دولار في عام ١٩٨٨م . هذا فضلاً عن وجود حالات تقارب كثيرة بين المتغيرين في الأقطار الثلاثة وفي سنوات عديدة .

إن هذه الصورة تكشف بوضوح عن النزعة الاستهلاكية لهذه المجتمعات والتي خلقها ارتفاع مستويات الدخول نتيجة لظهور البترول ، وبصورة مفاجئة بعد معاناة وفقر دام كثيراً .

وتجدر الإشارة إلى أن الإنفاق الاستهلاكي الخاص مازال يحتل وزناً نسبياً أعلى في مجمل هذا الإنفاق ، إذ بلغت نسبته نحو ٥٦ر٤٪ و ٧٠ر٦٪ في كل من السعودية والامارات على الترتيب في عام ١٩٩٠م ، رغم أن هناك تزايداً مضطرداً في قيمة الاستهلاك العام خلال فترة الثمانينات ، نظراً لتعاظم الإنفاق العام نتيجة لزيادة أعباء ومسؤوليات حكومات هذه الدول من خلال دورها في تقديم الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية ودعم بعض السلع الاستهلاكية .. الخ [١١] .

جدول رقم (١)

قيم الاستهلاك المحلي من السلع الصناعية (بملايين الدولارات)
في كل من السعودية وقطر والامارات للسنوات ١٩٨١ ، ١٩٨٥ ، ١٩٩٠

الاستهلاك المحلي / الدولة	١٩٨١				١٩٨٥				١٩٩٠			
	X	M	E	D	X	M	E	D2	X	M	E	D2
السعودية	٧٧٢٢	٣٥٢٤٣٩٦	٣٣٦٦٠٧	٣٩٥٩٨٠٩	٦٩٠٢	٢٣٦٢٢٫٧	٤٧٨١٠٥	٢٥٦٤١٫٢	٩١٠٢	٢٤٠٦٩	١٣٠٥٦٫٣	٢٠١١٠-٧
قطر	٤٠٢٫٩	١٥١٦	٣٣٧٠٢	١٥٨١٫٧١	٤٨٦	١١٣٩٫٣	١٠٦٢	٥٦٣٫٣	٩١٢	١٦٩٤٠٩	١٠٦٨٠٨	١٥٤٨٠٦
الإمارات	٢٢٤٢٫٠١	١١٦٤	١١٩٨٫٤	٢٢٠٧٫٣١	٢٥٦٫٩	٦٧٤٤٫٨	٢٢٢٥٫٣	٧٠٨٨٫٥	٢٦٩٣	١١٤٧٢	٣٠٩٥٫٥	١١٠٦٩٫٥

المصادر : ١ - الأمم المتحدة . اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين/ نشرة الإحصاءات الصناعية للدول العربية ج١ ، ك١ ، ١٩٩٣ .

٢ - المنظمة العربية للتنمية الصناعية ، الإدارة التوثيق والمطبوعات ، الكتاب الإحصائي السنوي للصناعة العربية .

٣ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أبو ظبي ، ١٩٨٥ .

(*) تعريف الرموز :

X : قيمة الإنتاج المحلي من السلع الصناعية .

E : الصادرات من السلع الصناعية .

D : الاستهلاك (الطلب) المحلي من السلع الصناعية .

وهذا يساوى الإنتاج زائداً الواردات ناقصاً الصادرات أى : $D = x + M - E$

M : الواردات من السلع الصناعية .

ولابد من الإشارة إلى أن نمط الإنفاق السائد في هذه الأقطار قد أدى إلى تعميق الفجوة الداخلية بين الطبقات الاجتماعية المختلفة ، وعمل على خلق أنماط سلوكية غير متوازنة ، وقد كرس بعض القيم غير المرغوبة في الاستهلاك كعنصر المحاكاة . Demonsration Effect والميل للسلع الأجنبية (عقدة الأجنبي) التي ليس بالسهل التخلص منها .

ثانيا ، تحليل العلاقة بين الطلب والإنتاج الصناعي ،

إن حقيقة العلاقة بين الطلب والإنتاج الصناعي تتجسد في الأهمية العالية للدور الذي يمارسه حجم وهيكل الطلب في برمجة وتخطيط الإنتاج الصناعي بما يضمن تجنب مشاكل الهدر وارتفاع التكاليف أو تحقيق إنتاج أقل ، مما يلحق ضرراً بجمهور المستهلكين، كما يؤمن هذا الدور التحديد الكمي والنوعي للمدخلات من مستلزمات الإنتاج ، الأمر الذي يسهم في ترشيد استخدامها ويساعد على التخلص من مساوئ الاختناقات في العملية الإنتاجية المعطلة أو فقدان الفعاليات الصناعية لمزايا اقتصاديات الحجم .

ومن هنا يمكن القول بأن المشروعات الصناعية الحديثة لا تتطلب استثمارات ضخمة وأيدى عاملة ماهرة ومعرفة تقنية فحسب ، بل تقتضي حجم مناسب من الطلب على المنتجات وبالتالي فإن الأخير يعد واحداً هاماً بين عوامل أخرى في تحديد هيكل القطاع الصناعي وحجم الوحدة الصناعية [١٢] .

وتزداد أهمية الطلب تألقاً من خلال فاعلية مكوناته ، إذ يمارس الطلب المحلي دوراً واضحاً في عملية النمو الصناعي في عدد من الدول شبه الصناعية مثل كوريا وتايلند وماليزيا [١٣] . ولا يخفى ما لسياسة التعويض عن الواردات - التي تمثل طلباً كامناً - من أهمية بالغة في دفع النشاط الإنتاجي الصناعي وبالذات في المراحل المبكرة منه ، لتمكن هذه السياسة من المساهمة في تخفيف العجز في ميزان المدفوعات ، والتوفير في استخدام موارد النقد الأجنبي ، والقدرة على تغيير بنية الواردات باتجاه الواردات الاستثمارية ، والعمل على رفع ربحية الاستثمار وزيادة معدل الإدخار والاستثمار على

المستوى القومي . وعموماً فإن هذه السياسة تهدف إلى تخفيض أو منع الواردات من سلعة معينة وبالتالي منح الفرصة الكلية للمنتج المحلي .

ولم يكن الطلب المحلي والتعويض عن الواردات هما العاملان المؤثران على الإنتاج الصناعي لوحدهما بل أن الدليل يتزايد على أن النمو الصناعي عن طريق التوجه نحو التصدير قد أصبح أمراً ممكناً وفاعلاً ، لما تحققه الصادرات من زيادة مضاعفة في الدخل القومي ، كما يعتمد حجم مضاعف التجارة الخارجية على نسبة التغير في الصادرات مقارنة إلى نسبة التغير في الواردات [١٤] . بيد أن هذا التوجه يشترط اعتبارات مهمة في مقدمتها القدرة على اقتحام الأسواق العالمية ، وقوة المركز التنافسي والحصول على التقنيات المناسبة بشروط عادلة وهذا الأخير يفترض وجود تكتل اقتصادي لضمان ذلك .

ولغرض معالجة هذا الموضوع معالجة تطبيقية ، فقد عمدنا إلى استخدام المعادلة الحسابية المتضمنة مكونات الطلب الثلاثة وانعكاساتها على الناتج والنمو الصناعي . ونشير إلى أن هناك دراسة للاقتصادي المعروف آ . چنرى في عام ١٩٦٠م حول أنماط النمو الصناعي» [١٥] .

جدول (٢)

العرض الكلي من السلع الصناعية في الأقطار الثلاثة

(السعودية وقطر والامارات) بملايين الدولارات للسنوات

١٩٨١ و ١٩٨٥ و ١٩٩٠م

العرض الكلي / الدولة	١٩٨١	١٩٨٥	١٩٩٠
	z_1	z_2	z_3
المملكة العربية السعودية	٤٢٩٦ر٦٥	٣٠٤٤٢ر٧	٣٣١٦٩
قطر	١٩١٨ر٩	١٦٢٥ر٣٣	٢٦٠٦ر٩
الامارات	٣٤٠٦ر٢٢	٩٣١٣ر٣١	١٤١٦٥

المصدر : احتسبت بالاعتماد على بيانات جدول رقم (١) من هذه الدراسة .

وقد عمل هذا الاقتصادي على دمج الطلب المحلي بشقيه النهائي والوسيط مع الطلب الخارجي (الصادرات) ليشكل الطلب الكلي في الوقت الذي قسم فيه كل من «لويس وسوليغو» Lewis & Soligo الطلب الكلي إلى طلب محلي وطلب خارجي في دراستهما المتعلقة بقياس مصادر النمو في الصناعة الباكستانية عام ١٩٦٥م [١٦] . وسنتناول تطبيقاً لهذه المعادلة ذات المكونات الثلاثة للطلب وأثرها على التغيرات الحاصلة في الإنتاج الصناعي . وكما يلي (١) :

$$\Delta x = \Delta D_1 + \Delta E I_t + Z_{t+1} \Delta I \ldots\ldots$$

حيث أن :

X : قيمة الإنتاج المحلي من السلع الصناعية .

E : الصادرات من السلع الصناعية .

D : الاستهلاك (الطلب) المحلي من السلع الصناعية .

وهذا يساوى الإنتاج زائداً الواردات ناقصاً الصادرات أى : $D = x + M - E$

M : الواردات من السلع الصناعية .

Z : العرض الكلي .

I : نسبة الإنتاج المحلي إلى العرض الكلي أى : $I = \frac{X}{Z}$

t : سنة الأساس .

t + 1 = المقارنة

وتوضح المعادلة رقم (١) بأن التغيرات الحاصلة في الإنتاج (×) هي عبارة عن التغير في الطلب المحلي ((العنصر الأول في المعادلة) ، والطلب الخارجي (الصادرات) - (العنصر الثاني) والتعويض عن الواردات (العنصر الثالث) في المعادلة .

ولتفصيل المعادلة وتبسيطها في مجال التطبيق يمكن كتابتها كما يلي (٢) :

$$X_{t+1} - X_t = (D_{t+1} - D_t)\left(\frac{X_t}{Z_t}\right) + (E_{t+1} - E_t)\left(\frac{X_t}{Z_t}\right) + \left(\frac{X_{t+1}}{Z_{t+1}} - \frac{X_t}{Z_t}\right)$$

ولتحديد الأهمية النسبية لتأثير كل عنصر من العناصر الثلاثة على الإنتاج الصناعي ، نقسم طرفي المعادلة على تغير الإنتاج (×) لنحصل على مايلي(٣) :

$$I = \frac{(D_{t+1} - D_t)}{\Delta X}\left(\frac{X_t}{Z_t}\right) + \frac{(E_{t+1} - E_t)}{\Delta X}\left(\frac{X_t}{Z_t}\right) + Z_{t+1}\frac{\left(\frac{X_{t+1}}{Z_{t+1}} - \frac{X_t}{Z_t}\right)}{\Delta X}$$

ولتفسير العلاقة بين الطلب بمكوناته الثلاثة والإنتاج الصناعي في بعض أقطار مجلس التعاون الخليجي (السعودية ، وقطر ، والامارات) ، فقد تم تطبيق المعادلة الواردة في أعلاه على المستوى الكلي للصناعة في هذه الأقطار وضمن فترتين زمنيتين ٨١ - ١٩٨٥م و ٨٥ - ١٩٩٠م وذلك مايساعد على التمييز بين النمو الحاصل في الاستهلاك المحلي من السلع الصناعية والطلب الخارجي على منتجات هذه الأقطار ، ومدى مشاركة الإنتاج الصناعي في تطمين الاحتياجات المحلية بدلاً عن الواردات الصناعية (*). وكما يلي : -

أولاً . تحليل العلاقة خلال الفترة ٨١ - ١٩٨٥م .

١ - نتائج تطبيق المعادلة :

السعودية :

5333,3 = (- 7701.175) (0.0377)+(1415) (0.0399)+3022.7 (.1836)

- - 0.0576 + 0.0105 + 1.0472 بالقسمة على × Δ

قطر :

83,7 + (- 1018.41) (0.2099)+(724.8) (0.2099)+1625.33 (.08912) .

- 213.76 +152.135 +144.85 بالقسمة على × Δ

= -2,553 +1.817 +1.730

الامارات :

326.9 = (4880,69) (0.6582)+(1026.9) (0.6582)+9313.81 (-0.3823).

3212.470 + 675.905 - 3561.349 .

9.3270 + 2.0676 - 10.89 بالقسمة على × Δ

٢ - تفسير النتائج :

(أ) لقد حقق الطلب المحلي تأثيراً سلبياً في علاقته مع الإنتاج الصناعي في كل من السعودية وقطر إذ بلغ ذلك التأثير نحو 2.7128%- و 2.533%- على الترتيب. ويعود السبب في ذلك لترشيد الإنفاق الحكومي والخاص في المجالين الاستثماري والاستهلاكي ، إذ بلغ معدل النمو المركب للاستهلاك المحلي من السلع الصناعية في القطرين المذكورين على التوالي نحو 6.355% و 22.74%- [*] نتيجة لنشوء حالة الكساد الاقتصادي وتراجع عوائد النفط بسبب انخفاض الأسعار في منتصف الثمانينات ، الأمر الذي أدى إلى انحسار مرحلة الطفرة النفطية وبروز الحاجة إلى إعادة تكييف اقتصاديات هذين القطرين وفق مرحلة تتسم بالنمو الطبيعي وبتراجع الموارد المالية ، وضرورة توظيف هذه الموارد توظيفاً فعالاً [١٨] .

وقد أظهرت النتائج أن دور الطلب المحلي في نمو الإنتاج الصناعي في دولة الامارات كان إيجابياً وفعالاً ، إذ بلغ نحو 9.827% وما يميز حالة الصناعة في هذه الدولة بالمقارنة مع المملكة العربية السعودية ، نجد أن الأخيرة قد قطعت شوطاً أطول في إنجاز المشروعات والمؤسسات الصناعية والبنى الإرتكازية المتعلقة بذلك ، مما يساعدها على ترشيد خططها الاستثمارية بصفة خاصة [١٩] . في حين أن ظهور النفط في دولة الامارات العربية هو أكثر حداثة ، وبالتالي فهي بحاجة إلى إستخدام مواردها المالية كبناء قاعدة الصناعة ، كما أنها تملك احتياطي نفطي يفوق كثيراً نظيره في دولة مثل قطر ، ناهيك عن محدودية سكانها ، الأمر الذي خفف من تحسسها بمشكلة تراجع عوائد البترول . وقد نجد ذلك بإرتفاع معدل النمو المركب للاستهلاك المحلي البالغ نحو 33.359% بين العامين المذكورين .

(ب) إتضح بأن للطلب الخارجي دور محسوس في تطوير الإنتاج الصناعي في الأقطار الثلاثة وبالذات في كل من دولة الامارات وقطر ، إذ بلغت مساهمة هذا العنصر نحو 2.06% و 1.819% وذلك نتيجة لنمو حجم الصادرات بمعدلات نمو مركبة تقل بكثير عن نظائرها في الناتج الصناعي ، إذ بلغت في الدولتين على التوالي نحو 4.46% و 1.674%- . بالوقت الذي حقق فيه الناتج الصناعي معدلات نمو مركبة

قدرها 22.9% و 6.25% على الترتيب بين العامين المشار إليهما . وقد مارس الطلب الخارجي تأثيراً محدوداً في نمو الإنتاج الصناعي في المملكة العربية السعودية لم يتجاوز مقداره 2750% وذلك لتراجع مستويات الناتج الصناعي بمعدل نمو مركب سالب قدره 2.969%- بين العامين ٨١ - ١٩٨٥م .

وبصفة عامة نقول من الحقائق البارزة في هذا المجال أن القاعدة الإنتاجية التي تقوم عليها الصادرات في هذه الأقطار ترتكز أساساً على قطاع النفط والغاز وبالذات الصناعات الهيدروكربونية كصناعة الحديد والصلب والصناعات الكيماوية والبتروكيمياوية وبخاصة الجيل الأول منها كالاثيلين والميثانول والأثير مثيل وثلاثي بوثيل) المعدة للسوق العالمية بالدرجة الأولى [٢٠] . والتي كان للمملكة العربية السعودية السبق بين هذه الأقطار في إنتاجها ، الأمر الذي سبب نسبياً في تحجيم الأهمية النسبية للصادرات في نمو الصناعة التحويلية .

وفيما يتعلق بالفعاليات الصناعية التحويلية الأخرى فلم تنتج سلعاً يعتد بها في نطاق التصدير إذ لاتزيد عن ٣٪ من إجمالى الصادرات في هذه الأقطار .

(ج) يشكل التعويض عن الواردات عنصراً محفزاً للنمو الصناعي بدرجة كبيرة في كل من السعودية وقطر إذ بلغت أهميته النسبية نحو 1.4623% و 1.730% على التوالي .

ويعود ذلك أساساً إلى إنجاز عدد من المشاريع الصناعية الجديدة وبالذات تلك التي تتوافر بعض مستلزماتها محلياً ، حيث أكدت السياسة الصناعية في هذين القطرين على ضرورة تأمين احتياجات السوق المحلية من الصناعات التحويلية غير النفطية وتم التركيز على تطوير الصناعات الكيماوية المعتمدة على البترول والمساهمة في تغطية الحاجة المحلية للسوق كالأدوية والبلاستيك والمنظفات ... الخ . هذا فضلاً عن أن الطلب الكلي لم يتسع نظراً لاتباع سياسة ترشيد الخطط الاستهلاكية والاستثمارية خلال الفترة المعنية .

وتكشف النتائج عن المساهمة السلبية لتعويض الواردات في نمو الإنتاج الصناعي في الامارات والتي بلغت نحو 10894% ، الأمر الذي يشير إلى الحاجة للتوسع في المشروعات الصناعية العاملة على تغطية الاحتياجات المحلية ، إذ أن هذه الدولة تمتلك مزايا نسبية في بعض المجالات لم يتم توظيفها اقتصادياً بعد ، كما أن هناك الموارد المحلية التي لم تستغل صناعياً إلا في حدود ضيقة ، إضافة إلى عدم اكتمال بعض المؤسسات المسؤولة عن التنمية الصناعية والنقص في المهارات الفنية والكوادر الإدارية الوطنية والاعتماد في كثير من الفعاليات الصناعية على قوة العمل الوافدة (٢١) . هذا ويمكن تبرير الأهمية النسبية السالبة لعنصر تعويض الواردات أيضاً في المساهمة المرتفعة للطلب المحلي في نمو الصناعة التحويلية والذي بدوره يمكن أن يمثل نوعاً من إحلال الواردات ، إلا أنه لا يعد إحلال لواردات فعلية كانت تستورد ولكنه إحلال واردات كامن [٢٢] . Potential Import Substitution .

ثانيا ، تحليل العلاقة خلال الفترة ٨٥ - ١٩٩٠م ،

١ - نتائج تطبيق المعادلة :

السعودية :

$$2300 = (-5530.5)\ (.2235) + (8276.8)\ (.2275) + 33169\ (.2743 - .2235)$$

$$= -0.53742 + .8042 + 7326 \quad \text{بالقسمة على} \times \Delta$$

قطر :

$$426 = 985\ (.2990) + (-3.2)\ (.2990) + 2606.9\ (.349 - .299) .$$

$$= 0.6913 - 0.0032 + 40.3111 \quad \text{بالقسمة على} \times \Delta$$

الامارات :

$$124.3 = (3981)\ (0.2758) + (870.2)\ (.2758) + 14162\ (0.1901 - 0.2758) .$$

$$= 8.8340 + 1.467 - 9.7662 \quad \text{بالقسمة على} \times \Delta$$

جدول رقم (٣)

قياس العلاقة بين الطلب والإنتاج الصناعي في الأقطار الثلاثة السعودية وقطر والإمارات

للفترتين الزمنيتين ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، ١٩٨٥ - ١٩٩٠

الأوزان النسبية لمكونات الطلب في الإنتاج الصناعي / الدولة	1981 - 1985			1985 - 1990		
	Y_1	Y_2	Y_3	Y_1	Y_2	Y_3
السعودية	-2,7128	0,2750	1.4623	-0.5374	.8042	.7326
قطـــر	-2,553	1,817	1,730	0.6913	-0.0022	.3111
الإمـــارات	9.8270	2.0676	-10.894	9.854	1.935	-9.789

المصدر : احتسبت النتائج بالاعتماد على بيانات جدول رقم (١) ، (٢) .

٢ - تفسير النتائج :

(أ) اتجهت الأهمية النسبية للطلب المحلي في نمو الإنتاج الصناعي التحويلي إلى التحسن في الأقطار الثلاثة بين العامين ٨٥ - ١٩٩٠م مقارنة بالفترة الماضية . فقد تحسنت تلك المساهمة بدرجة كبيرة في قطر إذ بلغت نحو 6913% . في الوقت الذي كان فيه دور الطلب المحلي سلبياً بين العامين ٨١ - ١٩٨٥م .

وعلى الرغم من سلبية هذا العنصر في نمو الصناعة التحويلية في المملكة العربية السعودية والبالغ نحو 5374%- ، إلا أنه يمثل حالة متقدمة عند مقارنته بالفترة السابقة (*) .

ورغم حصول تراجع طفيف في مساهمة الطلب المحلي في نمو الصناعة التحويلية في دولة الإمارات ، إلا أنه حافظ على مكانة هامة في ذلك النمو خلال الفترة ٨٥ - ١٩٩٠م .

وبصفة عامة يمكن القول أن الغالبية العظمى من النمو في الإنتاج الصناعي المحلي في هذه الأقطار قد نتج عن زيادة الطلب المحلي . وهذا يتمشى مع حقيقة زيادة القوة الشرائية التي كانت وراء زيادة الإنتاج الصناعي [٢٣] . فقد تطورت قيم الاستهلاك المحلي كثيراً في الأقطار المذكورة وبالذات قطر والامارات وبمعدل نمو مركب قدره 28.76% و 11.78% بين العامين ٨٥ - ١٩٩٠م .

هذا وتشير التقارير الاقتصادية إلى انتعاش في أنشطة التصنيع نتيجة لانتعاش بعض الفعاليات القائمة على المدخلات المتوافرة محلياً كأنشطة البناء والتشييد في عام ١٩٨٥م [٢٤] .

(ب) لقد تحسن الدور الذي يمارسه الطلب الخارجي في نمو الصناعة التحويلية في المملكة العربية السعودية خلال هذه الفترة ، إذ بلغ نحو 8042% . في الوقت الذي لم

يتخط فيه أكثر من 275% في الفترة الماضية ، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى تطور الناتج الصناعي بمعدل نمو مركب قدره 7.77% في حين كان ذلك المعدل سلبياً بين العامي ٨١ - ١٩٨٥م .

وقد انعكس التطور الحاصل في الناتج الصناعي على نمو حجم الصادرات في المملكة وبمعدل نمو مركب قدره 61.63% . هذا وقد حافظت الأهمية النسبية للصادرات على نفس مستواها في الفترة السابقة في دولة الامارات العربية المتحدة ، نظراً لتطور قيمة الصادرات بمعدل نمو مركب قدره 22.9% وهو معدل يفوق كثيراً نظيره في الفترة الماضية ، الأمر الذي أدى إلى ثبات فاعلية أثر الطلب الخارجي نسبياً على النمو الصناعي .

وفي الجانب الآخر فقد تراجع الدور النسبي للصادرات في نمو الصناعة في قطر ، إذ بلغ نحو 002%- ، وانخفاض قيمة الصادرات بنسبة 32%- بين العامين ٨٥ - ١٩٩٠م ، إذ تكشف التقارير عن أن أداء قطاع التصنيع في هذه الدولة كان رديئاً في عام ١٩٩٠م ، رغم التحسينات التي جرت في صناعة التكرير والصناعات الخفيفة ، هذا فضلاً عن حدوث انخفاض في إنتاج الصلب والأسمنت بسبب صعوبات التسويق في الأسواق المحلية وأسواق التصدير العالمية [٢٥] . كما أن إنخفاض الطلب العالمي على الصلب وهبوط أسعاره قد ساعد على ذلك ، هذا إلى جانب أن هذه الدولة كسواها من بلدان مجلس التعاون تمارس التصدير من المنتجات الصناعية إلى الأسواق الخارجية بطريقة الصفقات وليس عن طريق الامدادات المتصلة والمستمرة . الأمر الذي يتضمن عدم انتظام التوريد وتدفقه على نحو مستمر للأسواق الخارجية وعدم إمكان الاحتفاظ بديمومة تلك الأسواق [٢٦] .

(ج) لقد مالت الأهمية النسبية لتعويض الواردات في نمو الناتج الصناعي نحو الإنخفاض في كل من السعودية وقطر ، حيث بلغت نحو 73.26% و 31.11% على الترتيب خلال هذه الفترة ، فهي انخفضت بمقدار 72.97% و 141.89% على

التوالي مقارنة بالفترة السابقة ، ويعود ذلك أساساً إلى أن إمكانية إشباع عدد من الاحتياجات المحلية عن طريق الإنتاج الصناعي المحلي أصبحت ممكنة أكثر في هذه الفترة ، إذ أقيم الكثير من الفعاليات الصناعات التحويلية وفي مقدمتها تلك التي تعتمد على المدخلات المتوافرة في الداخل كالصناعات الإنشائية وصناعة الأسمنت ذات الاعتماد الكثيف على الطاقة مثل الحديد والصلب في قطر ، وصناعة الالمنيوم والعديد من الصناعات الهندسية والالكترونية التجميعية في السعودية والامارات[٢٧] . هذا فضلاً عن تطور معدلات الاستيراد نتيجة لتحسن عوائد النفط، الأمر الذي أدى إلى إضعاف الحافز على التصنيع وإقامة الصناعات الجديدة البديلة للمستوردات في عام ١٩٨٥م . علماً أن المخرجات الصناعية أعلاه هي ثمرة لجهود إنمائية سابقة .

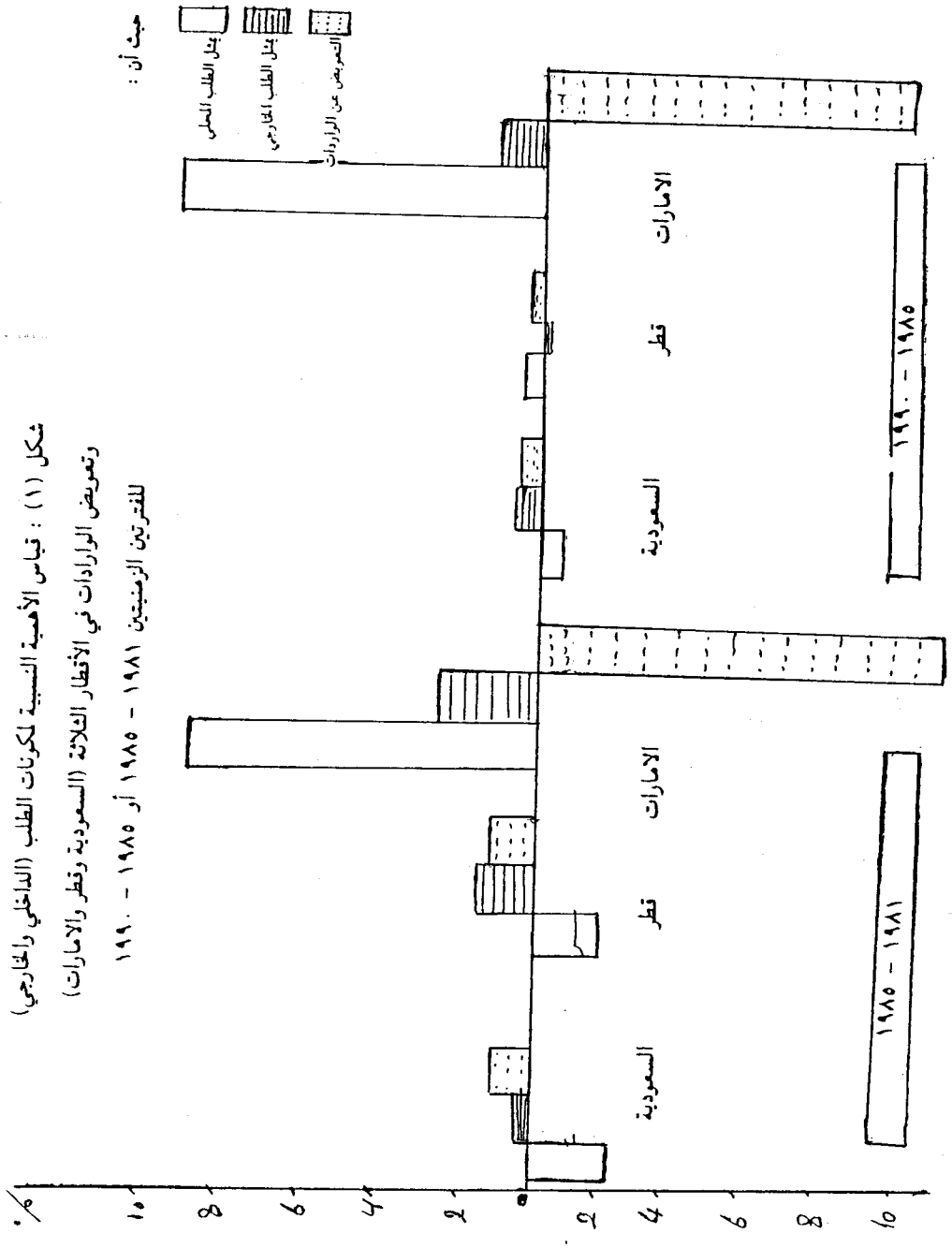

شكل (١) : قياس الأهمية النسبية لمكونات الطلب (الداخلي والخارجي) وتعويض الواردات في الأقطار الثلاثة (السعودية وقطر والامارات) للفترتين الزمنيتين ١٩٨١ - ١٩٨٥ أو ١٩٨٥ - ١٩٩٠

الأهمية النسبية لمكونات الطلب الثلاثة في الإنتاج الصناعي .

خلاصة :

إن خلاصة هذه الدراسة تتجسد في أن تطور الإنتاج الصناعي في بعض أقطار مجلس التعاون الخليجي (السعودية ، وقطر ، والامارات) يتأثر بدرجة كبيرة ومتفاوتة بالأوزان النسبية لمكونات الطلب ، ويزداد ذلك التأثير اختلافاً بين فترة زمنية وأخرى وبين قُطر وآخر .

فقد مارس الطلب المحلي بوصفه أحد مكونات الطلب الكلي دوراً سلبياً في نمو الإنتاج الصناعي في كل من السعودية وقطر خلال الفترة ٨١ - ١٩٨٥م نظراً لتراجع عوائد البترول من جهة واستكمال البنى الإرتكازية والبدء في وضع أسس القاعدة الإنتاجية للصناعة من جهة أخرى . في الوقت الذي كان فيه ذلك الطلب ذا فاعلية عالية في دولة الامارات نتيجة لحداثة عهد ظهور البترول فيها مقارنة بالسعودية ، ووفرة مواردها النفطية مقارنة مع قطر .

أن هناك تحسناً ملحوظاً في الأهمية النسبية للطلب المحلي في الأقطار الثلاثة ، رغم سلبيتها في المملكة العربية السعودية ، ويعود ذلك لتحسن عوائد البترول خلال الفترة ٨٥ - ١٩٩٠م ويتمشى ذلك مع حقيقة زيادة القدرة الشرائية التي كانت وراء زيادة الإنتاج الصناعي وحصول انتعاش في أنشطة التصنيع المعتمدة على الموارد المحلية .

وبخصوص تأثير الطلب الخارجي ، فقد كان محدوداً على الإنتاج الصناعي بالمملكة العربية السعودية نظراً لتراجع مستويات الناتج الصناعي بين العامين ٨١ - ١٩٨٥م . فيما مارست الصادرات دوراً محسوساً في تطوير الإنتاج الصناعي في كل من قطر والامارات نتيجة لتطور الإنتاج الصناعي بمعدلات تفوق كثيراً تلك التي حققتها الصادرات. وقد تغير دور الطلب الخارجي في نمو الإنتاج الصناعي في السعودية نحو الأحسن خلال الفترة ٨٥ - ١٩٩٠م بالوقت الذي تراجعت فيه الأهمية النسبية لهذا النوع من الطلب في دولة قطر نظراً لتدنى أداء القطاع الصناعي فيها في عام ١٩٩٠م . هذا إلى جانب حصول عدد من الصعوبات الفنية المتعلقة بأسلوب التصدير المتبع والسياسات التجارية المعتمدة في الأسواق العالمية ، وعدم إمكانية الاحتفاظ بديمومة تلك الأسواق .

وقد شكل التعويض عن الواردات عنصراً محفزاً لنمو الصناعة بدرجة كبيرة في كل من السعودية وقطر ، ويعود ذلك أساساً إلى إنجاز العديد من المشاريع الصناعية الجديدة وبالذات تلك المعتمدة على الموارد المحلية . في الوقت نفسه أن تأثير التعويض عن الواردات على الإنتاج كان سلبياً في دولة الامارات نظراً لبدئها في عملية التصنيع في فترة متأخرة نسبياً . هذا ويمكن تفسير هذه الظاهرة من خلال المساهمة الكبيرة للطلب المحلي بوصفه نوعاً من إحلال الواردات خلال الفترة ٨١ - ١٩٨٥م . وقد مالت الأهمية النسبية لتعويض الواردات نحو الإنخفاض بصورة عامة خلال الفترة ٨٥ - ١٩٩٠م نظراً لإمكانية إشباع عدد من الاحتياجات المحلية عن طريق الإنتاج الصناعي المحلي وتطور معدلات الاستيراد بفعل تحسن عوائد البترول . مما أدى إلى إضعاف الحافز على التصنيع وإقامة الصناعات الجديدة المعوضة عن الواردات .

الهوامش

(١) صندوق النقد العربي وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، ١٩٩٢م، ص ٨٤ .

(٢) نفس المصدر .

(٣) نفس المصدر ، ١٩٩٠م .

(٤) د. فؤاد حمدى بسيسو ، التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٤م ، ص ٢٥٢ .

(٥) صندوق النقد العربي وآخرون ، التقرير العربي الموحد ، أبو ظبي ، للأعوام ١٩٨٦ ، ١٩٩١م ، وكذلك أنظر : إدارة التوثيق والمعلومات الصناعية في منظمة الاميدو ، إحصائيات صناعية وقطاعية ، بغداد ، سنوات متفرقة .

(٦) د. محمد سعيد عبيد الله ، أثر إتفاقية الجات على الصناعة في دولة الامارات العربية المتحدة ، مجلة آفاق اقتصادية ، مجلد ١٦ ، ع ٦٢ ، أبو ظبي ، ١٩٩٥م ، ص ١٢٨ .

(٧) صندوق النقد العربي وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي ، للأعوام ١٩٧٥ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٦ ، ١٩٩١م .

(٨) د. عباس المجرن ، الأفراق في السوق الكويتية ، منظمة الخليج للاستشمارات الصناعية ، أوراق عمل مؤتمر الصناعيين في دول الخليج العربية ، ٨ - ٩ ديسمبر ، دوحة ١٩٨٥م ، ص ٨٤ .

(٩) صندوق النقد العربي وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات مختلفة - مصدر سابق.

(١٠) د. علي خليفة الكوارى ، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة - الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار إتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية . مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، اكتوبر ١٩٨٥م ، ص ٣١ .

(١١) د.علي مجيد الحمادى، البنية الصناعية في أقطار مجلس التعاون الخليجي «التعاون الصناعي»، ع ٣٦ ، ص ١٠ ، أبريل ١٩٨٩م ، دوحة ، ص ٢٢ .

(١٢) د. زكريا عبد الحميد باشا ، الحجم الأمثل للمنشأة الصناعية في دولة نامية ، غرفة تجارة وصناعة الكويت ، ١٩٨١م ، ص ٣١٨ .

(١٣) د. حسين الغمري ، دراسة الطلب وتقدير الاستهلاك في ظل التحول الاشتراكي والتنمية الاقتصادية في ج . م . ع ، القاهرة ، ١٩٧٦م ، ص ٣ .

(١٤) د. جمال داود سلمان ، تحليل التداخل بين المضاعف والمعجل ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ع ٢ ، س ٢ ، حزيران /١٩٨٢م ، ص ١٧٥ .

(١٥) Hollis Chenery "Patterns of Industrial growth", American Economic Review, sep 1960, pp. 624 - 654 .

(١٦) Desai Padma Alternative of import substitution Economic paper, Nov. 1969, pp. 312 - 394 .

(١٧) أنظر : د. علي مجيد الحمادى ، مصادر النمو الصناعي في دولة الكويت ، مجلة التعاون الصناعي ، ع ٤١ ، س ١١ ، الدوحة ، قطر ، يوليو - تموز ١٩٩٠م ، ص ٦٧ .

(*) أنظر شكل رقم (١) كما أن :

y 1 : الطلب المحلي .

y 2 : = الخارجي .

y 3 : تعويض الواردات .

(١٨) الايسكوا ، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة ٩٠ - ١٩٩١م ، نيويورك ، ١٩٩٤م .

(١٩) المنظمة العربية للتنمية الصناعية ، التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية ، بغداد ، ١٩٨٣م ، ص ٢٣ .

(*) أنظر جدول رقم (٣) .

(٢٠) YNICTAD, Implications for Developing Countries of the Frotectionsm in Developed Countries "Report by the secretariat," New york, 1981, pp. 47 - 55 .

(٢١) الغرفة التجارية الصناعية في جدة ، أبعاد المنافسة التي تواجهها الصناعة الخليجية (المشاكل القائمة والحلول المطروحة) جدة ، ١٩٨٥م ، ص ٨ .

(٢٢) د. عمرو محي الدين ، التخلف والتنمية ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٧م ، ص ٣٥٤ .

(٢٣) منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك) نحو إستراتيجية للتنمية الصناعية لدول مجلس التعاون الخليجي ، قطر ، الدوحة ، مايو ١٩٨٤م ، ص ١٩ .

(٢٤) Middle East Economic Digest, 24,Nov. 1991 .

(*) أنظر جدول رقم (٣) .

(٢٥) Nital Industry News, No 1,8, No. 3, sep. 1990 .

(٢٦) د. رمزى زكي ، مشكلة الصادرات الصناعية لدول الخليج العربية ، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك) ، الدوحة ، قطر ، ١٩٨٥م ، ص ١٦٨ .

(٢٧) منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك) ، نحو إستراتيجية للتنمية الصناعية لدول مجلس التعاون الخليجي ، مصدر سابق ، ص ١٤ و ١٥ .

المراجع

(١) الايسكوا ، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة ٩٠ - ١٩٩١م ، نيويورك ١٩٩٤م .

(٢) باشا ، د. زكريا عبد الحميد ، الحجم الأمثل للمنشأة الصناعية في دولة نامية ، غرفة تجارة وصناعة الكويت ١٩٨١م .

(٣) بيسو ، د. فؤاد حمدى ، التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٤م .

(٤) الحمادى ، د. علي مجيد ، البنية الصناعية في أقطار مجلس التعاون الخليجي ، مجلة التعاون الصناعي ، ع ٣٦ ، س ١٠ ، الدوحة ، ابريل ١٩٨٩م .

(٥) الحمادى ، د. علي مجيد ، مصادر النمو الصناعي في دولة الكويت ، مجلة التعاون الصناعي ، ع ٤١ ، س ١١ ، الدوحة ، قطر ، تموز ١٩٩٠م .

(٦) زكي ، د. رمزى ، مشكلة الصادرات الصناعية لدول الخليج العربية ، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك) ، الدوحة ، قطر ١٩٨٥م .

(٧) سلمان ، د. جمال داود ، تحليل التداخل بين المضاعف والمعجل ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ع ٢ ، س ٢ ، حزيران ، ١٩٨٢م .

(٨) صندوق النقد العربي وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أبو ظبي ، ١٩٩٢م .

(٩) عبد الله ، د. محمد سعيد، أثر اتفاقية الجات على الصناعة في دولة الامارات العربية المتحدة ، مجلة آفاق اقتصادية ، مجلد ١٦ ، ع ٦٢ ، أبو ظبي ١٩٩٥م .

(١٠) الغمرى ، د. حسين ، دراسة الطلب وتقدير الاستهلاك في ظل التحول الاشتراكي والتنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية ، القاهرة ١٩٧٦م .

(١١) الغرفة التجارية الصناعية في جدة ، أبعاد المنافسة التي تواجهها الصناعة الخليجية (المشاكل القائمة والحلول المطروحة) ، جدة ١٩٨٥م .

(١٢) الكوارى ، د. علي خليفة ، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة - الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار اتجاه أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، أكتوبر ١٩٨٥م .

(١٣) المجرن ، د. عباس ، الإغراق في السوق الكويتية ، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية جويك، الدوحة ١٩٨٥م .

(١٤) محي الدين ، د. عمرو ، التخلف والتنمية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٧م .

(١٥) المنظمة العربية للتنمية الصناعية ، التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية ، بغداد ١٩٨٣م .

(١٦) منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك) ، نحو استراتيجية للتنمية الصناعية لدول مجلس التعاون الخليجي ، قطر ، الدوحة ، مايو ١٩٨٤م .

(١٧) Chenery, Hollis, Patterns of Industrial growth, American Economic Review, sep 1960 .

(١٨) Desai Padma, Alternative of import substitution Economic papers, New 1969 .

(١٩) Metal Industry Nov, Vol . 8,No.3, sep 1990 .

(٢٠) Middle East Economic Digest, 24, Nov 1991 .

(٢١) UNICTAD, Implication for Developing Countries of the New Protectionism in Developed Countries report by the secrctariete, New york 1981 .

ملحق رقم (١)

التغير في قيم الإنتاج والطلب المحلي والصادرات في الصناعة التحويلية في الأقطار الثلاثة بملايين الدولارات للفترتين ٨١ - ١٩٨٥ و ٨٥ - ١٩٩٠

السنة / الدولة	1981 - 1985			1985 - 1990		
	X_d	D_d	E_d	X_d	D_d	E_d
السعودية	9227	-7701-75	1415	2300	-95530,5	8276,8
قطـــر	83,7	-1018,41	724,8	426	985,3	-3.2
الإمـــارات	326,9	4880.69	1026,9	1243	3981	870,2

المصدر : احتسب الملحق بالاعتماد على بيانات جدول (١)

ملحق رقم (٢)

والأهمية النسبية للإنتاج الصناعي المحلي في العرض الكلي من السلع الصناعية في الأقطار الثلاثة للسنوات ٨١ ، ٨٥ ، ١٩٩٠

السنة / الدولة	1981	1985	1990
السعودية	0.0399	.2235	.2743
قطـــر	0.2099	.2990	.3498
الإمـــارات	0.6582	.2758	.1901

المصدر : احتسب الملحق بالاعتماد على بيانات جدول (١) ، (٢)